

روسيا والغرب: مرحلة جديدة من التوتر

■ **حميدي العبدالله**

كان كثيرون يتوقعون أن تسوّى الخلافات بين روسيا والغرب، والتي تصاعدت إلى درجة غير مسبوقة على خلفية اندلاع الأزمة الأوكرانية، وثمة اعتقاد ساد بأنّ مصالح الغرب في روسيا، وأيضاً تحوّل روسيا نحو الرأسمالية لن يسمح بتطور الخلاف بين الطرفين ويعود إلى ما يشبه الحرب الباردة.

لكنّ ما جرى على هامش قمة العشرين لا يوحي بأنّ ثمة أملاً في وقت قريب بوضع حدّ للخلافات، أو على الأقلّ الحدّ منها والحؤول دون تصاعدها، على الرغم من التصريحات التي أدلى بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتي تحدث فيها عن أنّ الفرصة لا تزال قائمة باتجاه تسوية الأزمة الأوكرانية، وبالتالي زوال السبب الرئيسي للخلافات بين روسيا والغرب.

لكنّ من خلال الاطلاع على التصريحات التي أدلت لها المستشارة الألمانية في أستراليا يتضح بشكل قاطع أنّ العلاقات الروسية الغربية مرشحة لمزيد من التصعيد، ولعلّ تبادل طرد الدبلوماسيين بين روسيا وبولندا يمثل أحد حلقات اتساع التوتر بين الطرفين. فالمصالح المشتركة بين الغرب وروسيا على أهميتها، وكذلك انتقال روسيا من الشبوعية إلى الرأسمالية لا يمكنها أن تشكل عوامل تحول دون اندلاع نزاع بين الطرفين، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار موقع روسيا الجيو سياسي، والتجارب التاريخية، فروسيا القيصرية كانت دولة رأسمالية وكان لها حلفاء من قلب أوروبا

عندما تسقط السعودية...

■ **روزانارمأل**

يحظى تهديد زعيم تنظيم «داعش» ابو بكر البغدادي للمملكة العربية السعودية باهتمام واسع في الاعلام العربي والدولي في المحافل الدولية، بين متخوّف وداعم لمفاوضات ترسي وضعا امنيا أكثر استقرارا في الخليج، وبين تقارير جديّة تستعيد استهداف الارهاب السعودية منذ العقد الماضي، بالإضافة إلى الحديث عن جاهزية سعودية عسكرية كبرى، حيث ذكرت وسائل اعلام بريطانية ان السعودية حشدت أكثر من 30 ألف جندي على حدودها الشمالية مع العراق تحسبا للخطر الذي يشكله تنظيم «داعش».
الافتات أنها الرسة الاولى التي يتمّ فيها تناول السعودية بتسجيل ابو بكر البغدادي بتهديد مباشر، بوصفه ابيها رأس الاعى، والذي ان لم يكن مجرد تهديد عادي، فهو يعدّ ذاته تحريضا حقيقيا وحسدا هادفا للجماعات المسلحة حول العالم وكل مناصر لافكار هذا التنظيم للحشد ضدّ السعودية بشكل او بآخر.

ليست السعودية دولة عادية بالنسبة إلى هؤلاء، فهي وأنّ كانت رأس الافعى بالنسبة اليهم فهي بشكل اساس رمز لارض المسلمين والدعوة الاسلامية، وأهم بقعة جغرافية في هذه الارض يقصدها المسلمون كل عام لاداء فريضة الحج، وفيها كمية المسلمين، هذا يعني من ارض السعودية بنظامها الحالي، او ممن قد يحكمها من اليوم حتى قيام الساعة، تجسيد للاسلام وانبياؤه والله ورسله من ابراهيم حتى محمد، ما يجعلها بالنسبة إلى «داعش» قيدا أكبر من اي هدف وواجبا لا بدّ من العمل على إتمامه حسب معتقداتهم الأبعد عن الاسلام.

اكثر ما يدعو إلى القلق ان التقارير الرئيسية بمراكز الابحاث الغربية بين لندن والولايات المتحدة تحدث عما يقارب 12 ألف سعودي انضموا إلى جبهات القتال في سورية خلال السنوات الماضية.
وبات عند القتلّي بينهم هو الأعلى بين قتلى الحرب الاجانب هناك، وفي هذا إشارة أوتوماتيكية إلى أنّ في السعودية نسبة لا يستهان بها من أتباع هذا الفكر أو ممن يهون هذه التنظيمات اصولية بين وهابية وداعشية وغيرها، وهم الذين يشكلون قاعدة رئيسية وحقيقية يتحدر منها هؤلاء المسلحون في داخل السعودية، حيث انما الاعيان الجهاد في سورية والعراق سارعوا اليها، أما وقد اعلنت السعودية ارضا أو هدفا لـ«داعش» فوجب عليهم ان يعودوا اليها وهم الاخطر. بعددهم الكبير، هذا نسبة إلى مجموعات مسلحة، لانهم أبناء البلد الذين يعرفون أكثر من غيرهم مفاصل الامور والحياة المعيشة والذين يمكن ان يحشدوا معهم شبانا ينتظرون هذه الفرصة منذ زمن طويل.

في المقابل ترخص السعودية أي لوم او عتاب او اتهام موجه اليها رفضاً مطلقاً وقاطعا قد يعتبرها سبباً لظهور «داعش» وغيرها وتمدها في المنطقة، إلا أنّ الواقع والدلائل والتصريحات أثبتت أنّ السعودية في حشدھا مؤتمرات تسليح ودعم المعارضة السورية التي لم تثبت يوما واحدا انها معارضة معتدلة، والتي تالفت في صلب الكيانات الصغيرة للمجموعات المسلحة، بعدما أعدقت السعودية عليها المال الوفير، هي وجيرانها وحلفاؤها الغربيين، وهذا كله منذ بداية الأزمة السورية، حيث ترأس الامير المبعد بندر بن سلطان الملف الامني الاستخباري، وفي هذا ضلوع سعودي مباشر حاولت السعودية التراجع عنه واتخذت منحى خاصا وموقفاً خاصا من الصراع، خصوصا بعد تمديد الاخوان في مصر.

الفرق بين السعودية وكل بلد غدى الإرهاب كما بين السعودية وكل بلد مهتد من الارهاب، انّ السعودية وحدها مدت الإرهاب أكثر من السلاح والمال بالغذاء الثقافي والمعنوي بمدرسة الوهابية التي تتشكل منها السعودية والارهاب فكريا وعقائديا، والسعودية في المقابل بهذا الافكار تقدم بيئة حاضنة جاهزة لـ«داعش» إذا تجذرت فيها يصعب اقتلاعها.

كل هذا الانهام لا يعني انه يجب تقبّل اصوات ومواقف داعية لإسقاط النظام السعودي، ليس من باب رفع التهمة، انما من باب قلق مبني على وقائع من أنّ أيّ خلل او اهتزاز في الأمن السعودي، واي فوضى قد تجمّ البلاد هي تربة خصبة جدا وفرصة لن يفوتها المسلحون لعبور الحدود اولاً ولا يقيظ الخلايا النائمة ثانياً.

وبالتالي فإنّ هذا الوضع يندرج بوقوع ارض عربية اخرى بين يد المتطرفين الداعشيين، وإذا كان الخيار بين النظام الحالي وبين «داعش» فإنّ الجواب أشدّ ما يكون اليوم وأكثر من اي وقت مضى دعما لأي اصلاحات يقوم بها النظام، ودعوة شديدة اليها ورفضاً قاطعا لأي مطالبة بإسقاط النظام السعودي على طريقة الربيع العربي او الفوضى.

وعليه يبرز الدور الاكبر لايران والولايات المتحدة اللتين قطعتا شوطاً كبيراً من التوصل الذي يمهد لتناول كافة ملفات المنطقة والخليج تحديدا، حيث توضع إيران امام مسؤولية تذليل العقبات بينها وبين السعودية، وكذلك المسؤولية نفسها مطلوبة من السعودية تجاه ايران، وتقريب وجهات النظر أو حتى «إنزال السعودية عن الشجرة»، كما يقال، ضمن خطة خليجية حقيقية لمكافحة الارهاب، لا يُستثنى فيها أيّ حل من الحلول لا إيران ولا السعودية وتتضمن ان السعودية والبحرين واليمن على حدّ سواء...

ان اي جهد لمساعدة السعودية على الزلزل عن الشجرة والانخراط في لغة سياسية جديدة لإراحتها وفتح افاق حركتها للتعاون في ملف مكافحة الارهاب غير محضرم النجاح بمجرد التجاوب السعودي السياسي كما هو حال اي بلد آخر، فدون تعاون السعودية بتحمير الثقافة الدينية من نصوص التنكوير الدموية في المعتقد الديني الوهابي يصعب ان تنجح اي جهود لمنع «داعش» من التمدّد وتسهيل محاربتها، هذا الكلام ليس دعما ولا تبريرا لإرهاب حذر منه الرئيس السوري وساهمت في تغذيته السعودية، وها هو يتقلب عليها إنمّا هذا محاولة لنشر مشهد سيتكرّر فيها وسيكون هذا كله عندما تسقط السعودية ...

«داعش» ستلحق عندما تسقط السعودية وتتضمن في الاردن وغيرها...

وعليه لا لهذا النوع من الأمنيات مهما اختلفت القضية، فهذا الإرهاب خطر على السعوديين مثلما ما هو خطر على الإنسانية برمتها، وأول من اكد هذا الكلام اولو من حذر من انقلاب الموازين كان الرئيس السوري بشار الاسد الذي اعتبر ان دولا اخرى داعمة للإرهاب ستدوق النار نفسها اذا بقيت بنفس السياسة والتوجه والإصرار.

ولا لـ«داعش» مكان السعودية...

«توب نيوز»

دي ميستورا والأسد

ليست القصة في دي ميستورا، وتغيره عن عنان الإبراهيمي، رغم أنّ شجاعته أعلى من عنان وصدقه بلا قياس مع كذب الإبراهيمي.
القصة أنّ الحرب على سورية شارفت على نهاياتها، وأنّ الأميركي لم يعد يملك أوراق احتياط يستهلكها قبل نفاذ ما تبقى من العام.
الربع نهائي انتهى والنصف نهائي انتهى والنهائي يبدأ وموقع الرئيس بشار الأسد حسم على طاوله الشرق الاوسط كلاعب لا يمكن تخليه وبعرضه وطولته وشيعه وجيشه.

أميركا وروسيا فوضتا دي ميستورا بحل عنوانه الاعتراف برئاسة الأسد والحرب على الإرهاب.

جنّ جنون السعودية وتركيا ومن معها بسمياتها المعارضة السورية.

هاجموا دي ميستورا ولما عجزوا عن نغصم موقفه اعترفوا أنّ أميركا تكسب باعتهم، وأنّ كلام أوباما انه لا يملك خطة لعزل الأسد عن أيّ تسوية كلمة سكر بلادهم ويزيري خارجيته ودافعه عن دور الأسد في التفاوض والتسوية والحرب على الإرهابين.

لوي يعلون أنّ بطلي عملية القدس كانا في اعصام تضامني مع سورية قبل تنفيذ العملية أمام الفصلية الأميركية في القدس ومضيا إلى الشهادة.

سورية تنتصر بفلسطين ولها.

البناء

برغم التحديات... الفلسطينيون نحو انتفاضة ثالثة

■ **رامن مصطفى**

ما يزيد على العقدين من الزمن قد مرّ على «اتفاق أوسلو»، والمحصلة الفلسطينية بالنتائج تكاد تكون معدومة. وقد يقول قائل إنّ السلطة هي ثمرة من ثمرات هذا الاتفاق، ولكن يتناسى هذا البعض القائل أنّ أصحاب هذه السلطة أنفسهم هم من أقرّوا بأنّ «الإسرائيليين» قد قوضوا، وفي شكل منهجي، كل إمكانية لقيام سلطة بالمعنى الحقيقي، من شأنها أن تتحول إلى دولة، بل حولتها الإجراءات والممارسات «الإسرائيلية» إلى بلدية تدبر شؤون الجمهور الفلسطيني خدماتيا وحياتيا، وبالتالي إلى شرطة تجمي جنوده ومستوطنيه في مناطق الضفة الغربية. فالفلسطيني يشاهد بأمّ العين كيف يصادر الصهاينة الأراضي، ويؤوّدون المقدسات والمسجد الأقصى، وكيف تجرف الأراضي الزراعية، وكيف تقطع الجرافات الأشجار. كما أنه يلحظ القوانين العنصرية التي يسنها ما يسمى «الكنيست الإسرائيلي» ضدّ الفلسطينيين في مناطق العام 1948، كل ذلك وآلاف الأسرى يقعون في السجون والزنازين، والاعتقالات تطال الناشطين في الضفة بما فيها مدينة القدس، وقطاع غزة محاصر منذ سنوات، وتشنّ ضده حروب ثالثة، وترتكب في حقّ أهله مجازر حصدت الألاف من الشهداء والجرحى، وخلفت مآرأا هائلآ في البنى التحتية والمرافق الحيوية والآلاف من المنازل.

ويرى الفلسطيني أيضا، الزحف المتعمدا للاستيطان والتهويد للأرض والمقدسات، في ظلّ أفق التسوية المغلق، ما يعني المزيد من تبييد الحقوق الفلسطينية وتعريضها بالجملة للخطر المحقق بعد التنازل– الخطيئة عن 78 في المئة من أرض فلسطين بموجب اتفاق أوسلو المشؤوم. نتيجة استمرار الرهانات الخاطئة والعقيفة التي تتبناها السلطة وبيتها السيد محمود عباس. ففي القدس، تُصادر البيوت وتهدم ويستبيح قطعان المستوطنين ووزراؤهم وحكاماتهم وقادة أحزابهم وأجهزتهم الأمنية يوميا، حرمة المسجد الأقصى والمصلين في داخله. وأمام عين المقدسيين يقحم شذآا الأفاق قبة المسجد ويرفعون علمهم، ويقفون صلواتهم التلويحية في داخله لتكريس التسعيم الزماني والمكاني للمسجد، بعد أن نجحوا ونتيجة سياسات السلطة ومن قبلها المنظمة في ابتلاع المدينة بأكملها لتكون عاصمة لكيانهم الغاصب. بالإضافة إلى كل ما ذكرنا، هناك الضائفة الاقتصادية وحيةا البؤس والمعاناة التي يعيشها المقدسيين نتيجة الإجراءات التعسفية العنصرية التي يمارسها الاحتلال. فقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب الفلسطيني، مستويات مرتفعة تجاوزت 31 في المئة، وتكاد

بشار الجعفري... إيه الحلاوة دي!

■ **ماجدي البسيوني***

لا ينكر سوى أعمى أو من في قلبه مرضى أنّ الجبهة السورية التي يقودها ـ الكبير ـ بشار الجعفري داخل أروقة الأمم المتحدة طيلة عمر الحرب العالمية ضد سورية ـ ما يقرب من أربعة أعوام ـ استطاعت الصمود عن استحقاق وجدارة ليس لكونها تمتلك الحقيقة فقط، بل لكونها تمثلت كافة أدوات الصمود والمباراة في مواجهة أعتى القوى العالمية المستبدية، وفي مواجهة خزائن لم يعرف التاريخ مثيلا لها، ولوحت هنا وهناك بمنح العطايا والهبات إلى العشرات من مناديب الدول المستضعفة والخائعة التي تحمل عصىة الأمم المتحدة.

الجبهة التي يقودها ـ الكبير ـ بشار الجعفري لم تكن في مواجهة الأمم المتحدة ومؤسساتها فقط، بل في مواجهة أعتى المؤسسات العالمية الضالعة في نهب ثروات وحضارت وارضاي الشعوب، أهمها: الصهيونية العالمية ـ لوبي محتركي صناعات السلاح ـ ومؤسسات احتكار البترول العالمية، كل هؤلاء وأكثر هم من ظل الجعفري صادقا في مواجهتهم طيلة السنوات الأربع الماضية، محققا العديد من الانتصارات التي تشهد عليها فيما لو قارنا ما بين إثبات مصادقية (الجعفري) وما اكد عليه طوال 1260 يوما التي باتت واضحة وجلية أمام من ظنك عدولهم وعقولهم مغلفة، أو بدوا كذلك رغمًا عنهم نتاج انبجاطهم عرايا من الحق والحقيقة...

حجم الساعات التي وقف فيها الجعفري ـ الكبير ـ أمام الأمم المتحدة ومنظماتها خلال ال1260 يوما مستحق أنّ ينخّ تفرغها وإمادة قراءتها بوعي واعدادها لتكون وثيقة لكل شعوب الدنيا البالحة عن العدل والاستقلال في مواجهة قوى الشرّ والاستكبار العالمية المتعدّدة على خريطة الأرض ال120 وحتى قيام الساعة.

الآن يوما ما حدث فيها من نهب وقتل وإبادة وما شئت قل، ما كان لها أن تحدث لو كان هناك من يعقل ويسمع ويعي ويعمل على تنمية وتطوير العالم كما تحدث بشار الجعفري ـ الكبير ـ ولكن كيف وهناك من يعقل ويعي ويعمل على التنمية من النهب والقتل والإبادة وما شئت قل من مؤسسات والولايات تعرف تماما ما تقوم به وما تهدف له؟ وقف الجعفري في مواجهةهم داخل أكبر محفل دولي بمختلف تكويناته بفند في استغاثة الشعوب بما فيها شعوب دول الاستكبار والشرّ العالمية.

عندما يخرج جو بايدن نائب الرئيس الأميركي أوباما ليعلم أنه لم يعتذر كما نقلت بعض وسائل الإعلان وليس الإعلان، لما سبق وصرّح به من أنّ السعودية وتركيا والإمارات هي من دعمت الإرهاب في سورية... ليس هذا ما أعلنه من قبل بشار الجعفري مرارا على مدى السنوات الأربع الماضية.

عندما تخرج مؤسسات دولية عديدة من داخل الدول نفسها التي أنشأت هذا الإرهاب لتؤكد أنّ السياسات الأميركية والبريطانية والفرنسية هي من دعمت هذا الإرهاب المنتشر في العالم، وهذا الإرهاب نفسه سيطاول هذه الدول حتما، وهو ما دفع أغلب الدول والحكومات الأوروبية لأنّ تعلن تحوّفها من كمّ الإرهابيين الأوروبيين الذين انخرطوا

نسبة الفقر تلامس نسبة 50 في المئة، وذلك وفق دراسة أجريت في النصف الأول من هذا العام.

لقد شكل مجموع هذه العوامل والضغط حالة من الإحباط والياس لدى جموع الفلسطينيين، من أيّ أفق من شأنه أن يحدث ثغرة في جدار هذه الممارسات والجرائم والسياسات التي أوجدتها الاحتلال كتحدّ أساسي في مواجهة الفلسطينيين، في ظل غياب يصل حدّ التخلي من قيادة السلطة عن تحمل مسؤولياتها والقيام بما يلزم من أجل حماية الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته. وقد وصلت درجة الضغط الفلسطينية في مدينة القدس إلى مستويات مرتفعة جدا، وعندما أقدمت مجموعة من المستوطنين على قتل الشاب المقدسي محمد ابو خضير حرقا وهو حي، تفجّر غضب الشباب الفلسطيني في وجه الاحتلال، فجددوا مسيرة مقاومتهم تارة بالمواجهات اليومية التي لم تتوقف، وتارة بالدهس والدعس، وتارة أخرى بالطنن بالسكاكين والفكرك والسواطير وباستخدام هؤلاء الشباب للسلاح الفردي ضدّ قطعان المستوطنين وجنود الاحتلال.

وإذا كانت الهيئة أو الغضبية الشعبية اليوم تتخذ طابع الفردية أو العفوية، وليس هناك من يقودها أو يبرعها، أو يمدّها بالمال والسلاح، وهذا من شأنه أن يزيد في إرباك العدو وأجهزته الأمنية التي تقف حائرة في كيفية صد ومواجهة هكذا مواجهات أو عمليات. وبالتالي سيكون من الصعوبة في مكان أنّ يتمكن الاحتلال من وقف هذه الهيئة الشعبية وأعمال المقاومة البطولية، التي أزيحت وأزعتت الكيان ومستوطنيه، وهذا ما ذهبت إلى قوله كاثرين فيليب في صحيفة التايمز بعنوان «العنف من دون قيادة يصعب إيقافه»، متسائلة ما إذا كنا نستشهد انتفاضة جديدة؟ فقد وصفت كاتبة التحليل الانتفاضة الثالثة التي يراها هؤلاء الشباب، بأنها بلا قيادة وناجحة من الإحباط والغضب الشديدين. ونقلت فيليب عن بعض الخبراء الأمنيين، قولهم «أنّ هذا النوع الجديد من الانتفاضة الذي استخدمت فيه السكان والسواطير والمفكات، تعتبر من أكثر الانتفاضات تحديا لأنّ ما من أحد يعلم متى وأين ستشنّ مثل هذه الاعتداءات، فلا وجود لقيادة تحملها مسؤولية ما يحصل أو تتواصل معها في محاولة لإنهائها».

إنّ هذه الانتفاضة لم تقف عند هذا الحدّ أو المستوى من التحرك، بل هي في حالة تطور في ظل استمرار الإحتلال في ممارساته العدوانية وإجراءاته القمعية، ورفضه سياسة العقاب الجماعي على المقدسيين، حيث أمر بتدمير منازل منفذي العمليات البطولية ضدّه، وسلخ منظمته، وأقام الحواجز في المناطق ذات الاكتظاظ السكاني الفلسطيني، ومنع الفلسطينيين

جماعات الإرهاب، سواء في سورية أو العراق، ألم يعلن بشار الجعفري مرارا وتكرارا قرأته الصحيحة لواقع الحال...؟

عندما يقدّم بشار الجعفري ملايين المستندات إلى الأمم المتحدة ومكتب سكرتيرها العام، ويكتشف فيها عنن يعول الإرهاب ويدرّب الإرهابيين، ومن يستخدم الكيماوي، وما هو الدور الأميركي الصهيوني، وكذا حجم إبادة الأطفال والنساء، والذبح الذي يمارس ولا تتحرك المنظمة المسيرة حسبما تريدها واشنطن والمنظمات المتحكمة في القرار الأميركي، بل في سيمترّ تجاهل كل موافق الأمم المتحدة نفسها عن عدم، وها هي تخرج أخيرا بقرارات لا تساوي الحبر الذي كتبت به لتدين «داعش» و«النصرة» كمن يدين المريض ولا يدين من تسبب في المرض...

من منا من يلق برأسه على كتفه ضاحكاً وساخراً عندما شاهد مندوبا قطر السعودية وهما يقدمان مشروع قرار لإنابة وضع حقوق الإنسان في سورية، بينما لا يتحمل النظامان شطرا من بيت شاعر أو قرة انتقاد من عالم دين، فيحتملكم بالسجن مدى الحياة للشاعر محمد بن الذئب والإعدام للعالم الشيخ نمر النمر.

اختصار عد الساعات التي وقف فيها د. بشار الجعفري في الأيام القليلة السابقة، ما هو إلا اجتزاء لكَمّ ضخّم من البرديات... فعندما يفنّد لمنوبة قطر (الشيخة - هكذا يطلقون على نساء بيت آل حمد - علياء أحمد بن سيف آل ثاني - ردا قانونياّ ماجحا، فلن يؤكد أنها ستقرّر بعدما الذهاب إلى فصول تعليم الآداب قبل الذهاب إلى مجموعات التقوية في مبادئ القانون الدولي... وعندما يخرس المندوب الصهيوني بإلقاء حقائق شاخصّة لمن يريد أن يرى حجم الدماء والإبادة للشعب الفلسطيني، فلا يحقّ لمن يفعل هذا وذاك، الحديث عن حقوق الإنسان، مؤكدا أنّ أفعالكم هي عنواكم، ليحقق د. الجعفري نصرا بإدانة 165 دولة للكيان الصهيوني، وعندما تبثني الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 188 دولة من اصل 193 قرارا يدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في حين انفردت «إسرائيل» بالوقوف الي جانب أميركا ضدّ القرار وامتدعت ثلاث دول عن التصويت، ليعلمن الجعفري في نفس الجلسة وقبل التصويت: اليوم وبعد أن طرق الإرهاب باب الدول التي طالما أنكرت وجوده في سورية فاستغلّ نساء هذه الدول وقتياتها وأصبح فكراً منشئرا بأيدولوجيته المتطرقة والمجرمة، نساء: «ما ان الأوان لكي تعيد الدول المنخرطة في هذه الحرب الإرهابية حساباتها الإجرامية وتتوقف عن دعم الإرهاب في سورية؟ ألم يحن الأوان لكبار مسؤولي الأمم المتحدة لإعادة النظر بشكيتكم بما قدّمته الحكومة السورية لهم من قرائن حول أنشطة المسلحين الإرهابيين الأجانب في سورية؟ ليس حريا بالجميع اليوم تطبيق قرارات مجلس الأمن بعيدا عن أيّ قراءة استثنائية أو مزاجية؟

لحظتها وجددتني أقول بلهجتني المصرية الريفية: ايه الحلاوة دي يا جعد.

* رئيس تحرير جريدة «العربي» ـ مصر magdybasyony52@hotmail.com



أراء

من دخول المسجد الأقصى، مصعداً من اعتدائه، حيث تكثفت هجمات واقتحامات المستوطنين لباحات المسجد، ومُنِع الفلسطينيون من التنقل والعمل في البلديات المجاورة لأحياء مدينة القدس.

يواجه المقدسيون ومهتبه الشعبية، تحديات تعيق أو تحول دون تحولها إلى انتفاضة شاملة على كامل أراضي الضفة بما فيها القدس، التي تمثل اليوم رأس حربيتها ومحركها، لما تحتله والمسجد الأقصى في الوجدان والضمير الفلسطيني من مكانة مقدّمة، حيث أراء الاحتلال حسم صراعه مع الشعب الفلسطيني على أرض القدس بالمعنى الجغرافي والديني والتاريخي والثقافي. ليسوا هم، أي الصهاينة، من يرددون باستمرار أنّ لا معنى لـ«إسرائيل» من دون «أورشليم»، ولا معنى لـ«أورشليم» من دون الهيكل الثالث المزموم، الذي يتوون تشييده مكان المسجد الأقصى بعد هدمه؟

يشكل الاحتلال بإجراءاته وممارساته وسياساته التحدي الأكبر أمام اندلاع الانتفاضة الثالثة، كما أنّ سياسات السلطة ورهاناتها البائسة على المفاوضات كخيار أّحد تشكلت تحديا آخر، حيث يحفل التسعيق الأمني المقدس بين السلطة والاحتلال أولوية بالنسبة إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي يجاهر بأنه يفضّ صدّ خيار الانتفاضة، وهذا ما عبر عنه، وبوضوح، في تصريحه للقناة العاشرة عبرية. وما إدانة وجه السلطة للعملية البطولية التي نفذها المقاومان غسان وعدي أبو جمل ضدّ المستوطنين الصهاينة في القدس المحتلة، إلا الدليل على توجهات هذه السلطة التي تعاكس إرادة شعبيها في مقاومة الاحتلال، ما أدى إلى استمرار حالة الشردمة والانقسام الذي تعيشه الساحة الفلسطينية والتحديت التي تقف في وجه الانتفاضة الثالثة، هائمين عن حالة التخلي التي تمارسها

الانظمة العربية والإسلامية.

ورغم كل هذه التحديتات، فإنّ الشعب الفلسطيني يسير نحو تخجير انتفاضته الثالثة، عندئذ لن يقع معه لا التسعيق الأمني، ولا القبضة الحديدية «الإسرائيلية»، ولا كل الذين عملوا على تعطيش الساحة الفلسطينية والتحديت التي تقف في وجه الانتفاضة الثالثة، هائمين عن حالة التخلي التي تمارسها

النظام الدستوري وانتخاب رئيس الجمهورية

■ **رفيق حاج***

السؤال: هل نحن في حاجة إلى ثورة دستورية؟ وهل الأحداث التي عصفت في الكيان اللبناني منذ نشوئها عام 1920 حتى الآن، تتوجب تغييرا في النظام الدستوري؟ وهل يوجد ظلم وطمعيان واستبداد يدعو إلى لتمرد وإعلان السخط العام؟ وهل يوجد تمهيد لانقلاب في المفاهيم، قد يؤدي إلى محاولة تغيير في النظام والقوانين وفي إدارة الحكم؟
لناحية سير عمل الحكم الداتية في جبل لبنان، بعد خضوع الأمير فخر الدين الأول لسلطة العثمانيين إثر تحالفه معهم ضد المماليك في معركة مرج دابق 1516، حيث نكلوا عن إعطائه كامل «إمارة عرستان» في المشرق العربي وظهرت سلطة الإمارة التابعة لسلطان «الباب العالي».

وحين قرّرت الخلافة العثمانية إضعاف الأمراء، أدى هذا الإضعاف إلى تقسيم إمارة جبل لبنان إلى قائمقاميتين سهّلتا تدخل الدول الأوروبية، ما دفع الحكم العثماني إلى وضع نظام المتصرفية عام 1864 لإدارة الجبل بمجلس تنفيذي لترأسه المتصرف الذي يملك السلطة التقديرية والإدارية لمصلحة الدولة العثمانية، مكرّسا عقليته «فرق تسد» الطائفية. وقد ألغيت هذه القوانين بإعلان الحكم العثماني المباشر منذ عام 1914.

عام 1918 قررت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، الانتداب الفرنسي على لبنان وجزء من سورية، أما بقية منطقة «عربستان» الموعودة فقد انتدب الإنكليز لحكمها بموجب معاهدة «سان ريمو»، وضّقت على المعاهدة في عصبة الأمم، وكما فعل العثمانيون، قامت جماعة سايكس - بيكو بنفْس النكول مع الشريف حسين المتحالف معها.

وبذلك، تشكل النظام الدستوري إلى يد الحكام العسكري سنة 1920 وتمّ تعديله عام 1922، وظلّ تعديل الأنظمة يتعدى حتى انتخبت في مجلس النواب لجنة من 12 نائبا، لتتولى وضع دستور وفاق عليه المفوض السامي في 23 أيار 1926. وقد كسب لهذا الدستور ما أدخل عليه من تعديلات، أنّ يظل نافذاً ومطبقا حتى اليوم في معظمه وفي روحيته.

في ما يتعلق بالتعديلات الدستورية، فإذا راجعنا كافة الأسباب التي مرّت عليها التعديلات الدستورية منذ محاولة الإنشاءات الأولى لكيانات السياسية في المشرق العربي، فإننا نلاحظ أنّ هذه التعديلات منوطة بالتغيرات الإقليمية، كما نلاحظ وجود تعديلات محلية تواكب هذه المتغيرات وتلّسف لمبدأ «السيادة والحربة والاستقلال» وفقاً للمنظومة المتكتمة في المنطقة ودوائر الصراع «الانترنسيونالي». ومن هذه الناحية، تتوجب قراءة ما تمّ تكونه في التعديلات الأساسية التي توافق عليها مجلس النواب في اتفاق الطائف، ولكن هذا الاتفاق المعدّل على الشعب اللبناني بصفة دستور.

وحتى هل تمّ تطبيق «الدستور»؟ وهل تمتّ إجراءات إنشاء المؤسسات الدستورية التي نضّ عليها «الطائف» ومنها مجلس الشيوخ؟

فإذا كان دستور 1926 قد نصّ في مادته 73، على أنّ يجتمع مجلس الشيوخ ومجلس النواب في «مجمع نيابي» قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بناءً لدعوة رئيس مجلس الشيوخ. كما نصّت المادة 74 من دستور 1926 على أنه إذا خلت سدة الرئاسة لأي سبب، يجتمع المجلسان من أجل انتخاب الخلف فورا بحكم القانون، وإذا حصل خلو الرئاسة في وجود عدد من النواب منحل، تدعى الهيئات الناحية من دون إبطاء ويجتمع المجلسان بحكم القانون في حال فرغا من الأعمال الانتخابية لانتخاب الرئيس.

كما اعتبرت المادة 75 من دستور 1926 أنّ «المجمع النيابي» الملتمت لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر «هيئة انتخابية» لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالا في انتخاب رئيس الجمهورية من دون مناقشة أو أي عمل آخر، كما نصّت المادة 76 من دستور 1926 (بحقّ للمجلسين مباشرة، أو بناء على اقتراح رئيس الجمهورية، أنّ يقرّوا إعادة النظر في الدستور بعد قرار يتخذها كل منهما على حدة بغالبية الثلثين المطلقة من مجموع أعضائهما، تحدّد فيه المواضيع التي يراد تنقيحها).

وجدير بالذكر أنّ عدداً كبيراً من نصوص مواد الدستور أكدت وجود مجلس الشيوخ بل سفت النظام البرلماني «بالمجمع البرلماني»، أي التأمم مجلسي الشيوخ والنواب معا لاعتبار النظام اللبناني ـ نظاماً ديمقراطياً ـ برلمانياً.

وحيث أنّ تعييب المؤسسات الدستورية الموقع عليها أصولا من معدلي (الدستور) الحالي يعتبر انتقاصا قانونيا للنظام السياسي وللدستور، فإنّ التعديلات التي طرأت على موادّه وبالأخصّ من المادة 60 إلى المادة 79، لم تراع أصول التنفيذ بين أركان السلطات الحاكمة لأنها حولت النظام الدستوري إلى نظام عرفي موزع بالمحاصصة بين الإقطاع السياسي الطائفي ومراكز النفوذ الإقليمي، ولولا وجود بقايا «تحالف» عائلي ـ اقتصادي ـ طائفي ـ سياسي، لكانت الأمة والبلد في حاجة فعليه إلى الجواب على الأسئلة المطروحة في بداية هذا البحث، أي هل نحن في حاجة إلى ثورة دستورية أو ثورة انقلابية؟

*محام